

الاقتصاد الوطني، خطة التنمية الثامنة

١/١ المقدمة

حقق الاقتصاد الوطني خلال خطة التنمية الثامنة معدلات نمو إيجابية، جسدها تطور العديد من المؤشرات الاقتصادية، وفي مقدمتها الناتج المحلي الإجمالي، والتراكم الرأسمالي، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، وتنمية القوى البشرية وإسهام القطاع الخاص، والأداء المالي والنقدي. كما شهدت سنوات الخطة تحسناً ملموساً على صعيد البيئة الاقتصادية الدولية، وهو ما عزز من فرص تحقيق أهداف الخطة وتوجهاتها الرئيسية. فقد واصلت أسعار البترول ارتفاعها حتى منتصف العام الرابع من الخطة ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، إلى أن توقفت هذه الموجة مع دخول الاقتصاد العالمي في أزمة مالية. ترتب على تلك الأزمة حدوث ركود اقتصادي عالمي، صاحبه هبوطٌ حادٌ في أسعار النفط وتراجعٌ في أسعار العديد من السلع والمواد الأولية، والتي كانت قد شهدت ارتفاعات غير مسبوقه قبل وقوع الأزمة مباشرة.

وعلى صعيد البيئة الاقتصادية المحلية، تواصلت جهود الدولة نحو تطوير بيئة الأعمال، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، فضلاً عن اهتمامها بتطوير منظومة التجهيزات الأساسية، والمدن الصناعية والتقنية، وهو ما أسهم في ارتفاع معدلات الاستثمار والتوظيف والإنتاجية في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ومن ثم رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

يعرض هذا الفصل بإيجاز أهم معالم تطور أداء الاقتصاد الوطني خلال خطة التنمية الثامنة، سواءً على المستوى الاقتصادي الكلي أو القطاعي، مع التركيز على إبراز مسارات السياسات الاقتصادية المختلفة، وأوضاع التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، وتطور أوضاع التنمية البشرية والتوظيف وسوق المال.

٢/١ الوضع الاقتصادي

١/٢/١ معدلات النمو الرئيسي

واصل الاقتصاد الوطني تحسنه خلال مدة الخطة الثامنة، إذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩) من نحو ٧٢٢,٢ بليون ريال في عام ٢٤/٢٥١٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٨٥٥,٨ بليون ريال في عام ٣٠/٣١٤هـ

(٢٠٠٩)، مسجلاً بذلك نمواً حقيقياً بلغ متوسطه السنوي نحو (٣,٥٪). وهو يقل عن المعدل الذي استهدفته الخطة والبالغ نحو (٤,٦٪)، ويقارب المعدل الذي تحقق خلال خطة التنمية السابعة والذي يبلغ نحو (٣,٧٪). يُعد هذا الأداء جيداً في ظل التأثيرات الواضحة للأزمة المالية العالمية وتداعياتها. لقد ترتب على هذا الأداء للاقتصاد الوطني تحسناً ملموساً في متوسط نصيب المواطن من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ ارتفع من نحو ٤٣,٧ ألف ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٤٦,٢ ألف ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) بزيادة إجمالية بلغت نحو (٥,٧٪).

ويعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال خطة التنمية الثامنة إلى المستوى المرتفع من الاستثمارات المنفذة خلال هذه المدة، والتي عززت مستوى الإنتاجية في العديد من القطاعات. فقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمار خلال الخطة نحو (١١,٢٪)، وهو ما أدى إلى ارتفاع متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو (٢٨,١٪) خلال الخطة، موازنة بنحو (٢١,١٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

معروض أدناه بإيجاز أداء قطاع النفط والغاز، والقطاعات غير النفطية، وذلك خلال خطة التنمية الثامنة:

١/١/٢/١ قطاع النفط والغاز

نظراً للعوامل الخارجية التي ألقت بظلالها على حجم الإنتاج النفطي للمملكة، خاصة خلال العامين الأخيرين من الخطة، فقد انخفض الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز بمعدل بلغ نحو (-٠,٢٪) في المتوسط سنوياً خلال خطة التنمية الثامنة، وهو معدل يقل عن المستهدف في الخطة والبالغ نحو (٢,٧٪). وقد نما الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاع بمعدل سنوي متوسط قدره (٢٤,١٪) خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية خلال تلك المدة، إلا أن انخفاض أسعار النفط خلال العامين الأخيرين من الخطة أدى إلى حدوث تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو. وعليه، فقد نما الناتج المحلي بالأسعار الجارية لقطاع النفط والغاز بمعدل سنوي متوسط قدره (١٥,٥٪) خلال سنوات الخطة ككل.

وقد استحوذ قطاع النفط والغاز على نحو (٤,٣٪) من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الثامنة، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة تلك الاستثمارات نحو ١٠ بلايين ريال خلال هذه المدة، بزيادة بلغت نحو (١٢٩,٣٪) موازنة بقيمة الاستثمارات المنفذة في القطاع

خلال عام ٢٤/٢٥/١٤هـ (٢٠٠٤). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع النفط والغاز يعد من أعلى قطاعات الاقتصاد الوطني كثافة لاستخدام عنصر رأس المال، ومن أعلاها إنتاجية لعنصر العمل، فقد بلغ متوسط قيمة رأس المال المستثمر لكل عامل في القطاع (رأس المال/العمل) نحو ١,٨ مليون ريال خلال خطة التنمية الثامنة، أما متوسط إنتاجية العامل في القطاع فقد بلغ خلال الخطة الثامنة نحو ٢,٨ مليون ريال.

٢/١/٢/١ القطاعات غير النفطية

حققت القطاعات غير النفطية معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٤,٧٪) خلال خطة التنمية الثامنة، وارتفعت القيمة المضافة لهذه القطاعات بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠/١٤هـ (١٩٩٩) من نحو ٥٢٣,٨ بليون ريال في عام ٢٤/٢٥/١٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٦٥٩,٧ بليون ريال في عام ٣٠/٣١/١٤هـ (٢٠٠٩)، وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٧٢,٥٪) في عام ٢٤/٢٥/١٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٧٧,١٪) في عام ٣٠/٣١/١٤هـ (٢٠٠٩)، مما يعكس فعالية الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتطوير هيكله. وكانت خطة التنمية الثامنة قد استهدفت أن تحقق القطاعات غير النفطية معدل نمو سنوي متوسط قدره (٥,٢٪)، وأن يبلغ إسهامها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نحو (٧٥,٧٪) بنهاية الخطة في عام ٣٠/٣١/١٤هـ (٢٠٠٩).

وقد استحوذت القطاعات غير النفطية على نحو (٩٥,٧٪) من جملة الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الثامنة، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة تلك الاستثمارات نحو ٢١٨,٨ بليون ريال، بزيادة بلغت نحو (٤٧,٨٪) موازنة بقيمة الاستثمارات المنفذة في تلك القطاعات خلال عام ٢٤/٢٥/١٤هـ (٢٠٠٤).

وعلى الرغم من تباين أوضاع القطاعات غير النفطية، وتفاوت معدلات أدائها خلال سنوات الخطة الثامنة، إلا أن السمة التي جمعت بين أغلب تلك القطاعات هي العلاقة الطردية القوية بين معدل نمو الاستثمار ومعدل نمو القيمة المضافة. فالقطاعات التي تسارعت فيها معدلات الاستثمار كانت الأعلى نمواً، بغض النظر عن كونها قطاعات إنتاجية أو خدمية، ومرد ذلك إلى أن تسريع معدلات الاستثمار في القطاع أفضى إلى توسيع طاقاته الإنتاجية وتعزيزها، فضلاً عن التوسع في استخدام التقنيات الحديثة، وتبني نظم الإدارة المتطورة التي ترتقي بالإنتاجية الجزئية والكلية لعناصر الإنتاج، فنجم عن تضافر هذه العوامل الإيجابية تحسن مستمر في القيمة المضافة، ومن ثم، تسارع معدلات نموها.

وفيما يلي عرض موجز لأداء بعض القطاعات غير النفطية:

٣/١/٢/١ القطاعات الإنتاجية

حققت القطاعات الإنتاجية معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٤,٧٪). وشكل التكوين الرأسمالي الثابت قوة الدفع الرئيسة لذلك النمو، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار في هذه القطاعات نحو (١١,٨٪)، كما بلغ متوسط نسبة الاستثمار إلى القيمة المضافة خلال الخطة نحو (٥٠,٩٪):

- سجل قطاع "البتروكيماويات" نمواً حقيقياً خلال الخطة الثامنة، بلغ معدله السنوي المتوسط (٩,٧٪)، ويفوق ذلك معدل النمو الذي استهدفته الخطة الثامنة البالغ نحو (٧,٣٪). وتبعاً لذلك، ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (١,٢٪) عام ١٤٢٥/٢٤ هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١,٧٪) بنهاية الخطة عام ١٤٣١/٣٠ هـ (٢٠٠٩). وقد كان النمو في هذا القطاع مدفوعاً بالدرجة الأولى بمعدلات النمو المرتفعة للاستثمارات المنفذة فيه، والتي بلغ متوسطها السنوي نحو (٦,٤٪) خلال هذه المدة.

الصفحة

٤

- حقق قطاع "الصناعات التحويلية الأخرى" نمواً حقيقياً خلال سنوات الخطة بلغ متوسطه السنوي نحو (٦,٨٪)، ويزيد ذلك قليلاً عن المعدل الذي استهدفته الخطة الثامنة والبالغ (٦,٧٪). وتكمن أهمية الأداء الجيد لهذا القطاع في كونه أحد القطاعات المهمة التي يعول عليها في تنويع البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني والصادرات، فضلاً عن أثره في الارتقاء بإنتاجية عناصر الإنتاج، عبر التوسع في استخدام التقنيات المتقدمة والأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق. وفيما يختص بالتكوين الرأسمالي الثابت في هذا القطاع خلال الخطة، فقد نما الاستثمار فيه بمعدل سنوي متوسط قدره نحو (٦,٣٪).
- حقق قطاع "الكهرباء والغاز والمياه" معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٥,٧٪) موازنة بالمعدل المستهدف في الخطة البالغ (٤,٢٪)، وقد بلغ متوسط معدل نمو الاستثمار في القطاع نحو (٤,٢٪). وشهد القطاع خلال مدة الخطة عمليات إعادة تنظيم وتطوير هيكلي، شملت تخصيص جزء من أنشطته. ومن المتوقع عند اكتمال تلك العمليات أن يحقق القطاع تحولات نوعية في مسار أدائه المستقبلي.
- نمت القيمة المضافة لقطاع "البناء والتشييد" بمعدل سنوي متوسط قدره (٤,٧٪) خلال

مدة الخطة، موازنة بالمستهدف في الخطة والبالغ (٦,٧٪). كما حقق الاستثمار في القطاع نمواً متواصلاً خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، إلا أنه انخفض خلال العام الأخير من الخطة. فكانت المحصلة النهائية انخفاض الاستثمار في القطاع بنحو (١,١٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة.

- وبالنسبة للقطاعات الإنتاجية الأخرى فقد كانت معدلات النمو الفعلي والمستهدف فيها على النحو التالي: تكرير النفط نحو (٢٪، ٤,٤٪)، التعدين غير النفطي والمحاجر نحو (٣٪، ٩,٧٪)، الزراعة والغابات وصيد الأسماك نحو (١,٤٪، ٣,٢٪).

٤/١/٢/١ القطاعات الخدمية

تتكون القطاعات الخدمية من مجموعة قطاعات الخدمات الخاصة وقطاع الخدمات الحكومية. وفيما يلي أهم معالم أداء تلك القطاعات:

أ. الخدمات الخاصة

نمت قطاعات الخدمات الخاصة بمعدل سنوي متوسط بلغ نحو (٦٪)، وهو ما يزيد قليلاً عن متوسط معدل النمو الذي استهدفته الخطة لهذه القطاعات (٥,٧٪). كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستثمارات المنفذة في هذه القطاعات نحو (٧,٧٪)، بحيث شكل الاستثمار نحو (٥,٢٤٪) من إجمالي الناتج المحلي لهذه القطاعات خلال سنوات الخطة. ويُستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها هذه القطاعات:

- حقق قطاع "النقل والاتصالات" أعلى معدلات النمو موازنة بالقطاعات الخدمية الخاصة، حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي نحو (٩,١٪)، وهو يفوق المعدل المستهدف بالخطة البالغ (٧,٥٪). وبذلك يكون قطاع النقل والاتصالات أسرع قطاعات الاقتصاد الوطني نمواً بعد قطاع البتروكيماويات. أما الاستثمارات المنفذة في القطاع خلال سنوات الخطة، فقد حققت بدورها معدلات نمو مرتفعة، بمتوسط سنوي بلغ نحو (٩,٣٪)، ويعد ذلك أحد العوامل الرئيسية وراء ارتفاع معدل نمو هذا القطاع خلال هذه المدة. وقد واكب القطاع التطورات العالمية المتلاحقة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وشهد منافسة داخلية قوية حفزته إلى المزيد من التطوير، وخفض تكلفة الخدمات، مما أفضى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز نمو القيمة المضافة في القطاع. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أثر تحرير النقل الجوي المحلي في حفز نمو مكون "النقل" في قطاع النقل والاتصالات.

- حقق قطاع "الخدمات المالية والتأمين والأعمال والعقار" معدلات نمو جيدة خلال مدة الخطة سواء على صعيد القيمة المضافة أو الاستثمار في القطاع. فقد نما الناتج المحلي للقطاع خلال الخطة بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٢٪) موازنة بمعدل مستهدف قدره (٥,٩٪)، وحققت الاستثمارات في القطاع معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (٨,٧٪). وتعزى معدلات النمو المشار إليها إلى تنامي السيولة المحلية والتوسع في الائتمان المحلي. وشهد القطاع أيضاً إضافة وحدات إنتاجية جديدة من مصارف تجارية وبنوك استثمار وشركات وساطة مالية (وطنية وخليجية وأجنبية)، أسهمت جميعها في رفع معدلات الاستثمار في القطاع. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية بنهاية عام ١٤٢٦/٢٥هـ - (٢٠٠٥) قد ترتب عليه استقطاب قطاع الخدمات المالية الوطني لرؤوس الأموال الأجنبية. وعليه، فقد نما نشاط "خدمات المال والتأمين والأعمال" خلال الخطة الثامنة بمعدل سنوي متوسط بلغ نحو (٦,٩٪)
- نما قطاع "الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية" بنحو (٤,٥٪) في المتوسط سنوياً، وذلك موازنة بمعدل نمو مستهدف بنحو (٣,٥٪)، وقد صاحب ذلك نمو الاستثمارات الثابتة في القطاع بنحو (٢,٣٪). وتعكس هذه المؤشرات تطور دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة كالنظافة والنشاطات الترفيهية بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

ب. الخدمات الحكومية

نما قطاع الخدمات الحكومية خلال مدة الخطة بمعدل سنوي متوسط قدره (٢,٧٪) وهو معدل يقل عن المستهدف في الخطة والبالغ (٣,٨٪). وقد أتاح نمو العائدات النفطية خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة، فضلاً عن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة خلال سنوات الخطة، موارد إضافية مكنت القطاع من زيادة حجم نفقاته التشغيلية والاستثمارية. وقد أولت الدولة أهمية خاصة لتعزيز إمكانات القطاع، فخصت نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي للاستثمار في أنشطة القطاع المختلفة، كما عززت أصوله الرأسمالية. وترتب على هذا التوسع نمو الاستثمارات في قطاع الخدمات الحكومية بنحو (١٢,٨٪) سنوياً خلال الخطة الثامنة.

٢/٢/١ التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت

بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الاستثمار الثابت خلال خطة التنمية الثامنة نحو (١١,٢٪) في المتوسط، وارتفع نتيجة لذلك حجمه بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩) من نحو ١٥٢,٤ بليون ريال عام ٢٤/٢٥١٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٢٥٩,٣ بليون ريال بنهاية الخطة عام ٣٠/٣١٤١هـ (٢٠٠٩) حيث شكل الاستثمار الثابت نحو (٣٠,٣٪) من الناتج المحلي الحقيقي مقابل (٢١,١٪) في عام ٢٤/٢٥١٤هـ (٢٠٠٤)، وقد توزعت الاستثمارات خلال الخطة الثامنة بين القطاعات غير النفطية والقطاع النفطي بنسب بلغ متوسطها نحو (٩٥,٧٪) و(٤,٣٪) على التوالي.

وبموازنة معدل النمو السنوي لإجمالي الاستثمار الثابت خلال الخطة الثامنة البالغ (١١,٢٪) بمعدل نموه المحقق خلال الخطة السابعة والذي بلغ نحو (٥,٢٪) يتضح حجم النقلة النوعية التي شهدتها الخطة الثامنة في مجال الاستثمار والتي كان لارتفاع أسعار النفط والتعزيز المستمر للمناخ الاستثماري في المملكة خلال تلك الحقبة دور أساسي في تحقيقها.

وبلغ معدل النمو السنوي للاستثمارات المنفذة في قطاع النفط خلال الخطة نحو (٢٤,٤٪)، وشكلت تلك الاستثمارات في المتوسط نحو (٤,٦٪) من القيمة المضافة في القطاع خلال سنوات الخطة.

وفيما يتعلق بالاستثمار الحكومي، فقد نما بمعدل سنوي متوسط قدره (١٢,٨٪) خلال الخطة، كما ارتفعت حصته من الناتج المحلي الحكومي، بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩)، من نحو (٢٢,٩٪) عام ٢٤/٢٥١٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٣٦,٧٪) عام ٣٠/٣١٤١هـ (٢٠٠٩). وبالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص، فقد نمت بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (١٠,٢٪)، وترتب على ذلك ارتفاع حصتها من الناتج المحلي للقطاع الخاص، بالأسعار الثابتة لعام ١٩/٢٠١٤هـ (١٩٩٩)، إلى نحو (٣٨,٩٪) خلال الخطة الثامنة، موازنة بنحو (٣١,٣٪) عام ٢٤/٢٥١٤هـ (٢٠٠٤). ويعكس هذا النمو المرتفع لاستثمارات القطاع الخاص استجابة جيدة من جانبه للجهود التي بذلتها الدولة على صعيد الإصلاح المؤسسي والتطوير الإداري، وتحفيز الاستثمار (المحلي والأجنبي)، وإزالة ما قد يعترضه من معوقات، إضافة إلى طرح العديد من المشاريع الإنشائية والتنموية. كما عززت التطورات الإيجابية التي شهدتها سوق النفط العالمية، حتى منتصف عام ٢٨/٢٩١٤هـ

(٢٠٠٨)، من ثقة المستثمرين (السعوديين والأجانب) في بيئة الاستثمار المحلي وما توفره من موارد ميسرة للتمويل.

٣/١ القطاع الخاص

شهدت الخطة الثامنة نمواً ملحوظاً في دور القطاع الخاص في مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني، الإنتاجية والخدمية، أثمر عن تعزيز مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وفي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، إضافة إلى توفير فرص التوظيف للعمالة الوطنية، وتنمية الصادرات غير النفطية.

فخلال سنوات الخطة ازدادت قيمة الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص من نحو ٣٧٦,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٤٩١,٢ بليون ريال في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وترتب على ذلك ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة من نحو (٥٢,٢٪) إلى نحو (٥٧,٤٪)، وارتفاع القيمة الحقيقية للاستثمارات التي نفذها القطاع من نحو ١١٧,٧ بليون ريال إلى نحو ١٩٠,٩ بليون ريال خلال المدة نفسها، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو (١٠,٢٪).

الصفحة

٨

ويعد توسع النشاط الإنتاجي والاستثماري للقطاع الخاص وإسهاماته التنموية خلال سنوات الخطة الثامنة مؤشراً جيداً، يعكس تنامي القدرات الذاتية للقطاع في مجالات التمويل والإدارة والتنظيم وتقويم الفرص الاستثمارية واغتنامها، كما يشكل ثمرة لجهود الدولة الرامية إلى تعزيز إمكانات القطاع، وتهيئة بيئة جاذبة لاستثماراته وأنشطته المختلفة. فقد واصلت الدولة، من خلال صناديق الإقراض المتخصصة، تقديم القروض الميسرة للقطاع الخاص، وتوفير التجهيزات الأساسية والمناطق الصناعية المطورة التي تتطلبها أنشطة القطاع. واهتمت بتوفير الخدمات الأساسية بأسعار تشجيعية بهدف دعم وتنشيط عملية التنمية الصناعية، إلى جانب تبني البرامج والسياسات التي تهدف إلى الارتقاء بتنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والخارجية، وفتح أسواق جديدة.

ومن الثابت أن تنامي دور القطاع الخاص في فعاليات الاقتصاد الوطني ينجم عنه نمو اقتصادي أكثر اعتماداً على قوى الدفع الداخلية (نمو السكان، نمو التوظيف والإنتاجية والدخول، ونمو الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) وأقل تأثراً بالتقلبات ذات المصدر الخارجي ومنها تقلبات أسواق النفط العالمية، بما يتيح الفرصة لنمو اقتصادي مستدام وراسخ.

٤/١ المالية العامة

نمت الإيرادات العامة للدولة بنحو (١٢,٧٪) خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة الثامنة، وترتب على الارتفاع الملحوظ في الإيرادات العامة بالمعدلات المشار إليها ارتفاع متوسطها السنوي إلى نحو ٧٤٥,٥ بليون ريال، بزيادة بلغت نحو (٩٠٪) موازنة بالإيرادات المحققة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

وقد شكّل نمو الإيرادات النفطية، قوة الدفع الرئيسة لنمو الإيرادات العامة خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة الثامنة. فقد نمت الإيرادات النفطية خلال تلك المدة بنحو (٣١,٤٪) في المتوسط سنوياً، وبلغ متوسطها السنوي نحو ٦٦٣,٧ بليون ريال سنوياً، الجدول (١/١)، بزيادة بلغت نحو (١٠١,١٪) عن مستواها في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). في ضوء تلك المعدلات، ارتفعت حصة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة للدولة إلى نحو (٨٩,٣٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، موازنة بنحو (٨٤,١٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

أما على صعيد النفقات العامة للدولة، فقد شهدت هي الأخرى نمواً متواصلاً خلال سنوات الخطة، بلغ متوسطها السنوي نحو ٤٣١,٥ بليون ريال، وذلك خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة، بزيادة بلغت نحو (٥١,٣٪) موازنة بعام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن ميزانية العام الأخير من الخطة ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) تُعد أكبر ميزانية في تاريخ المملكة من حيث حجم الإنفاق المعتمد لها حيث بلغ ذلك الإنفاق ٤٧٥ بليون ريال. وخصّصت الميزانية نحو (٤٧,٤٪) من نفقاتها للاستثمار، بزيادة (٣٦٪) عن العام السابق مسترشدة في ذلك بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين والتي جاءت انعكاساً لما أعلن في قمة دول العشرين في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (نوفمبر ٢٠٠٨) حول عزم المملكة على مواصلة تنفيذ برنامجها الاستثماري. وتعكس الميزانية حرص الدولة على استمرار عملية التنمية في جميع المجالات خاصة التعليم والصحة والبنية التحتية وتنمية الموارد الاقتصادية وسائر المجالات التي تسهم في تعجيل التنمية واستدامتها ونشر ثمارها بين المواطنين.

الجدول (١/١)
تطور أهم بنود الميزانية العامة
خطة التنمية الثامنة^(*)

(بليون ريال)

متوسط الأربع سنوات الأولى من الخطة الثامنة	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)	البنود
٧٤٥,٥	١١٠١,٠	٦٤٢,٨	٦٧٣,٧	٥٦٤,٣	٣٩٢,٣	الإيرادات العامة
٦٦٣,٧	٩٨٣,٤	٥٦٢,٢	٦٠٤,٥	٥٠٤,٥	٣٣٠	الإيرادات النفطية
٤٣١,٥	٥٢٠,١	٤٦٦,٢	٣٩٣,٣	٣٤٦,٥	٢٨٥,٢	النفقات العامة
٩٥,٩	١٣١,٢	١١٩,٠	٧٠,٩	٦٢,٣	٣٧,٦	النفقات الاستثمارية
٣٣٥,٦	٣٨٨,٩	٣٤٧,٢	٣٢٢,٤	٢٨٤,٢	٢٤٧,٦	النفقات الجارية

(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة، والقيم فعلية.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

الصفحة

١٠

وقد تواصل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال مدة الخطة الثامنة بمعدل نمو متوسط قدره (٣٦,٧٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، وارتفعت نسبته إلى إجمالي الإنفاق الحكومي من نحو (١٣,٢٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٢,٢٪) في المتوسط خلال تلك المدة. كما ارتفعت كذلك نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي من مجموع الإيرادات العامة من نحو (٩,٦٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٢,٩٪) في المتوسط خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة. وكانت الخطة الثامنة قد أكدت في سياق استعراضها للسياسة الاستثمارية التي تتبناها أن الخطة "تتطلع إلى زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي من مجموع الإيرادات العامة لضمان مواكبة احتياجات البلاد المتزايدة لإقامة البنية الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية وتحسينها سواء لتلبية متطلبات الزيادة في عدد السكان وتحسين نوعية الخدمات العامة، أو لتحفيز النشاط الاقتصادي والاستثماري في المملكة".

وإذا أضيف لبيانات الإنفاق الاستثماري الواردة في الميزانيات العامة للدولة خلال مدة الخطة، مخصصات الإنفاق الاستثماري في إطار برامج فائض الميزانية للأعوام ١٤٢٥/٢٤ - ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦-٢٠٠٤) (ثلاث مراحل) والتي بلغت قيمتها الإجمالية ١٠٨ بلايين ريال، فإن متوسط نسبة الإنفاق الاستثماري إلى متوسط قيمة الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية خلال الخطة الثامنة سوف يرتفع إلى نحو (٢٨,٥٪) و(١٦,٥٪) على التوالي.

١/٤/١ الإنفاق على قطاعات التنمية

يتضح من الجدول (٢/١) أن إجمالي اعتمادات الميزانية لقطاعات التنمية خلال سنوات الخطة الثامنة بلغت نحو ٨٦٣,٩ بليون ريال، بزيادة بلغت نحو (٧٨٪) موازنة بإجمالي الإنفاق على هذه القطاعات خلال خطة التنمية السابعة. كما أن التوزيع النسبي لاعتمادات الميزانية خلال الخطة الثامنة جاء متوافقاً مع توجهاتها التنموية الأساسية. لقد حظي قطاع تنمية الموارد البشرية بالحصصة الكبرى من إجمالي الإنفاق على القطاعات التنموية، حيث خصص له نحو (٥٥,٦٪). وجاء قطاع التنمية الاجتماعية والصحة في المرتبة الثانية حيث رصد له نحو (١٨٪) من جملة مخصصات الإنفاق على قطاعات التنمية، كما خصص لقطاع التجهيزات الأساسية نحو (١٤,٢٪) من إجمالي الإنفاق على قطاعات التنمية، في حين بلغت حصة قطاع تنمية الموارد الاقتصادية نحو (١٢,٢٪).

الجدول (٢/١)

الإنفاق الحكومي في خطتي التنمية السابعة والثامنة

حسب قطاعات التنمية

(بليون ريال)

اعتمادات الميزانية لخطة التنمية الثامنة		اعتمادات الميزانية لخطة التنمية السابعة		القطاعات التنموية
القيم	(%)	القيم	(%)	
٤٨٠,٠	٥٥,٦	٢٧٦,٩	٥٧,١	تنمية الموارد البشرية
١٥٥,٩	١٨,٠	٩٢,٦	١٩,١	التنمية الاجتماعية والصحة
١٠٥,٨	١٢,٢	٥٤,٤	١١,٢	تنمية الموارد الاقتصادية
١٢٢,٢	١٤,٢	٦١,٤	١٢,٦	التجهيزات الأساسية
٨٦٣,٩	١٠٠,٠	٤٨٥,٣	١٠٠,٠	الإجمالي

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

فيما يختص بالإنفاق في إطار برامج فائض الميزانية ومشاريعها، فقد توزع على قطاعات التنمية على النحو المبين في الجدول (٣/١).

الجدول (٣/١)

مخصصات القطاعات التنموية من فائض الميزانية
للأعوام ٢٤/٢٥-١٤٢٦/٢٧هـ (٢٠٠٤-٢٠٠٦)

القطاعات التنموية	بليون ريال	(%)
تنمية الموارد البشرية	٢٦,٥	٢٤,٥
التنمية الاجتماعية والصحة	٢٨,٥	٢٦,٤
تنمية الموارد الاقتصادية	٢٦,٠	٢٤,١
التجهيزات الأساسية	٢٧,٠	٢٥,٠
الإجمالي	١٠٨,٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢/٤/١ الدين العام والأصول الأجنبية الحكومية

ترتبت على نمو العائدات النفطية خلال الخطة الثامنة، وما وفرته من موارد مالية،
تمكن الدولة من إنجاز مهمتين رئيسيتين:

- إطفاء جزء كبير من الدين العام.
- تعزيز الأصول الأجنبية الحكومية.

الصفحة

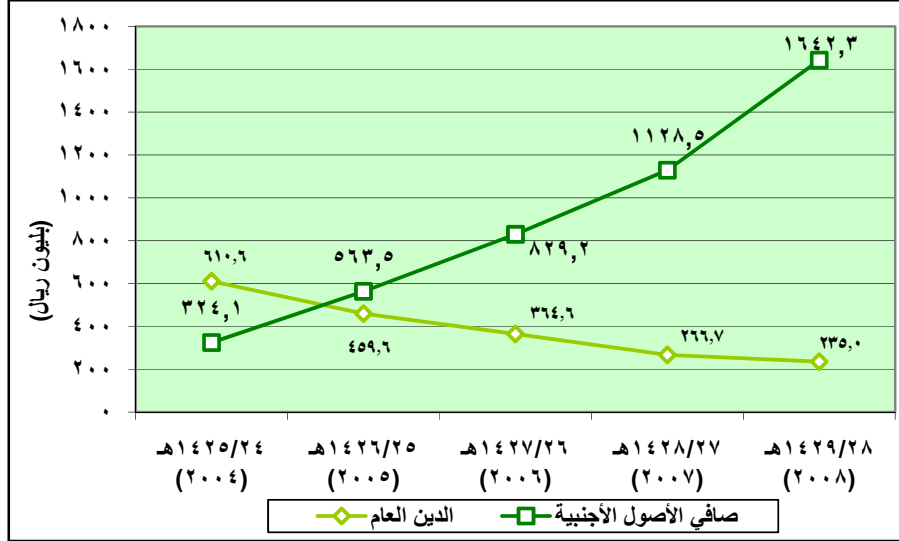
١٢

فقد خصصت الدولة جانباً كبيراً من الإيرادات المحققة خلال الخطة الثامنة لإطفاء
الدين العام، الذي انخفض حجمه الإجمالي من نحو ٦١٠,٦ بليون ريال بنهاية عام
٢٤/٢٥-١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٢٣٥ بليون ريال بنهاية عام ٢٨/٢٩-١٤٢٦هـ (٢٠٠٨)،
وانخفضت تبعاً لذلك حصته من الناتج المحلي الإجمالي من نحو (٦٥٪) عام ٢٤/٢٥-١٤٢٥هـ
(٢٠٠٤) إلى نحو (١٣,٤٪) عام ٢٨/٢٩-١٤٢٦هـ (٢٠٠٨). وكان من النتائج الإيجابية
لخفض الدين العام انخفاض تكلفة خدمة ذلك الدين، ومن ثم تحرير جزء من موارد الدولة
وإتاحتها للاستخدام في مجالات أكثر كفاءة وذات مردود تنموي مرتفع.

واستثمرت الدولة جزءاً من الفوائض المالية المحققة خلال الخطة في تعزيز صافي
الأصول الأجنبية الحكومية، فارتفعت قيمتها من نحو ٣٢٤,١ بليون ريال بنهاية عام
٢٤/٢٥-١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٦٤٢,٣ بليون ريال بنهاية عام ٢٨/٢٩-١٤٢٦هـ
(٢٠٠٨)، الشكل (١/١).

الشكل (١/١)

تطور الدين العام وصافي الأصول الأجنبية الحكومية
خطة التنمية الثامنة (*)



(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتتوزع هذه الأصول الأجنبية ما بين نقد أجنبي وودائع في البنوك بالخارج واستثمارات في أوراق مالية في الخارج، معظمها في شكل سندات حكومية. وتدعم هذه الأصول سياسة تثبيت سعر صرف الريال مقابل الدولار، كما توفر دعماً لمالية الدولة في حال انخفاض الإيرادات النفطية، إضافة إلى ما تدره من عائدات مالية تدعم كلاً من الميزانية العامة وميزان المدفوعات.

٥/١ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

شهدت تجارة المملكة الخارجية خلال خطة التنمية الثامنة تطوراً كمياً ونوعياً ملحوظاً عزز من دورها التنموي في الاقتصاد الوطني، من خلال نفاذها للأسواق الخارجية القادرة على استيعاب المنتجات الوطنية (النفطية وغير النفطية)، وتوفير تلك الأسواق للسلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيلة والتقنيات المتطورة التي تتطلبها عمليات الإنتاج والاستثمار وتنفيذ المشروعات التنموية. فقد ارتفعت القيمة الإجمالية لصادرات المملكة ووارداتها من السلع والخدمات بنحو (٢٦,٢٪) في المتوسط سنوياً خلال السنوات الأربع

الأولى من الخطة. وترتب على ذلك ارتفاع حصة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو (٧٨,٦٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (١٠٦,٥٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، ويمثل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠٠٥م خطوة مهمة لزيادة درجة انفتاح الاقتصاد السعودي واندماجه في الاقتصاد العالمي.

على صعيد هيكل كل من الصادرات والواردات السلعية، شهدت سنوات الخطة العديد من التطورات الإيجابية. فقد نمت الصادرات غير النفطية بمتوسط سنوي بلغ نحو (٢٠,٣٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة، لترتفع من نحو ٥٨,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٢١,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). وكان في مقدمة تلك الصادرات نمواً، صادرات المملكة من البتروكيماويات، والبلاستيك والسلع المعاد تصديرها.

أما فيما يختص بالصادرات النفطية (النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة)، فقد شهدت الخطة ارتفاع قيمتها من نحو ٤١٤,٢ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ١٠٥٣,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بنسبة زيادة إجمالية بلغت نحو (١٥٤,٤٪).

الصفحة

١٤

وعلى صعيد الواردات، شهدت واردات المملكة تطوراً هيكلياً مهماً، تمثل في زيادة الأهمية النسبية للواردات من الآلات والأجهزة والمعدات والسلع الإنتاجية الوسيطة، وذلك استجابة لتوتيرة النمو الاقتصادي المتسارعة وجهود تنويع القاعدة الاقتصادية. فقد ارتفعت نسبة الواردات من السلع الرأسمالية والإنتاجية الوسيطة إلى إجمالي الواردات من نحو (٦١,٧٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٧٠,٤٪) عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

من جهة أخرى، انخفضت المساهمة النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية من نحو (٣٨,٣٪) عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو (٢٩,٦٪) في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) وهو ما يعد مؤشراً على تحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتنامي دورها في تلبية الطلب الاستهلاكي المحلي.

وقد أدت التطورات المواتية في جانبي الصادرات والواردات، وخاصة الاتجاه التصاعدي في قيمة الصادرات النفطية، إلى تحقيق زيادة ملحوظة في فائض الميزان التجاري خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة، حيث ارتفعت قيمته من نحو ٣٠٨,٣ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٧٩٥ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ

(٢٠٠٨)، أي بزيادة إجمالية بلغت نسبتها نحو (١٥٧,٩٪)، وهو ما أسهم في تعزيز وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، الذي حقق فائضاً مستمراً ازدادت قيمته من نحو ١٨٤,٨ بليون ريال في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٥٠٢,٧ بليون ريال في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، أي بزيادة إجمالية بلغت نسبتها نحو (١٧٢٪) وذلك على الرغم من استمرار العجز في رصيد ميزان "الخدمات والتحويلات"، والذي يعزى إلى نمو مدفوعات خدمات القطاع الخاص (ومعظمها مقابل خدمات الشحن والتأمين)، والخدمات الحكومية، التي شكلت معاً نحو (٥١,٨٪) من إجمالي المدفوعات في هذا الميزان.

من جانب آخر، شكّلت التحويلات الخاصة، ومعظمها تحويلات العمالة الوافدة، نحو (٩٣,٤٪) في المتوسط من إجمالي التحويلات خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة.

٦/١ تنمية الموارد البشرية والتوظيف

حرصت خطة التنمية الثامنة على تنمية الموارد البشرية، لكونها ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، من خلال رفع معدلات المشاركة الكلية للقوى العاملة الوطنية والارتقاء المستمر بمهاراتها وتنمية قدراتها وتوفير فرص العمل المجزي لها خصوصاً في أنشطة القطاع الخاص المختلفة. وقد تضمنت الخطة العديد من البرامج والسياسات التي استهدفت تحقيق التوسع الكمي والنوعي في برامج التعليم والتدريب والتأهيل المهني، إضافة إلى إعطاء الأولوية في التوظيف للقوى العاملة الوطنية، ومعالجة الاختلالات الكلية والهيكلية في سوق العمل، وخاصة ظاهرة البطالة بين الشباب والاعتماد على العمالة الوافدة.

وقد أثمرت الجهود التي بذلت خلال سنوات الخطة الثامنة عن زيادة العمالة الوطنية بنسبة إجمالية بلغت نحو (١٨,٧٪) خلال تلك المدة، حيث ارتفعت من نحو ٣,٣ مليون عامل في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٣,٩ مليون عامل في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وخلال المدة نفسها ارتفعت نسبة مساهمة العمالة الوطنية من إجمالي العمالة بحيث باتت تشكل نحو (٤٧,٩٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، موازنة بنحو (٤٥,٩٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤).

ويتضمن الجدول (٤/١) عرضاً تفصيلياً لمساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في توفير فرص التوظيف للعمالة الوطنية خلال مدة الخطة الثامنة.

الجدول (٤/١)
إسهامات قطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسية في توفير فرص التوظيف للعمالة الوطنية
خطة التنمية الثامنة

معدل النمو السنوي المتوسط (%)	١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)		١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)		القطاع
	المساهمة (%)	عدد العاملين (*)	المساهمة (%)	عدد العاملين (*)	
					(١) القطاعات غير النفطية
٨,٣	١٠,٦	٤١٣,٧١	٨,٤	٢٧٨,٢٤	أ/١ القطاعات الإنتاجية
٢,٩	٦١,١	٢٣٩٢,٤٩	٦٣,٠	٢٠٧٤,٤٨	ب/١ القطاعات الخدمية الخاصة
٣,٦	٢٦,٨	١٠٤٨,٦٤	٢٦,٦	٨٧٨,٨٥	ج/١ القطاع الحكومي
(٢,٢-)	١,٥	٥٩,٧٤	٢,٠	٦٦,٦١	(٢) قطاع النفط والغاز
٣,٥	١٠٠,٠	٣٩١٤,٥٨	١٠٠,٠	٣٢٩٨,١٨	إجمالي الاقتصاد الوطني

(*) عدد العاملين بالآلاف، وبيانات عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) أولية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وقد أسهمت القطاعات الإنتاجية (غير النفطية) في توسيع فرص التوظيف للعمالة الوطنية حيث ازداد عدد العاملين السعوديين في هذه القطاعات بمعدل سنوي متوسط قدره (٨,٣٪). مما أفضى إلى زيادة مساهمتها النسبية في توظيف العمالة الوطنية من (٨,٤٪) في ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (١٠,٦٪) في ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وازداد عدد العاملين السعوديين في القطاع الحكومي بمعدل سنوي متوسط قدره (٣,٦٪) وارتفعت مساهمته النسبية في توظيف العمالة الوطنية من (٢٦,٦٪) إلى (٢٦,٨٪) خلال المدة المذكورة. ومن ثم، ارتفعت حصة القطاعات الإنتاجية والقطاع الحكومي معاً من العمالة الوطنية إلى نحو (٣٧,٤٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) موازنة بنحو (٣٥٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). وفي المقابل انخفضت المساهمة النسبية لكل من القطاعات الخدمية الخاصة وقطاع النفط والغاز في توظيف العمالة الوطنية نتيجة لتحقيقهما معدلات نمو تقل عن المتوسط العام (٣,٥٪) في أعداد العاملين السعوديين بهما. فقد بلغ معدل نمو العمالة الوطنية في القطاعات الخدمية الخاصة نحو (٢,٩٪). ونتيجة لذلك انخفضت حصتها في توظيف العمالة الوطنية من (٦٣٪) في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى (٦١,١٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). أما قطاع النفط والغاز، فقد شهد توظيف العمالة الوطنية انخفاضاً بلغ معدله نحو (٢,٢-٪) في المتوسط سنوياً خلال الخطة، وتبعاً لذلك انخفضت حصته من (٢٪) إلى (١,٥٪) خلال المدة المذكورة.

٧/١ القطاع المالي

١/٧/١ المصارف

حقق القطاع المصرفي أداءً جيداً خلال سنوات الخطة الثامنة ارتكز إلى ارتفاع مستوى نشاط الاقتصاد المحلي، وخاصة نشاط القطاع الخاص، فضلاً عن حسن إدارة المصارف لمواردها المالية. ويتضح الأداء الجيد للمصارف من خلال المؤشرات التي تعكس اتساع نشاطها العام وتعزيز مراكزها المالية.

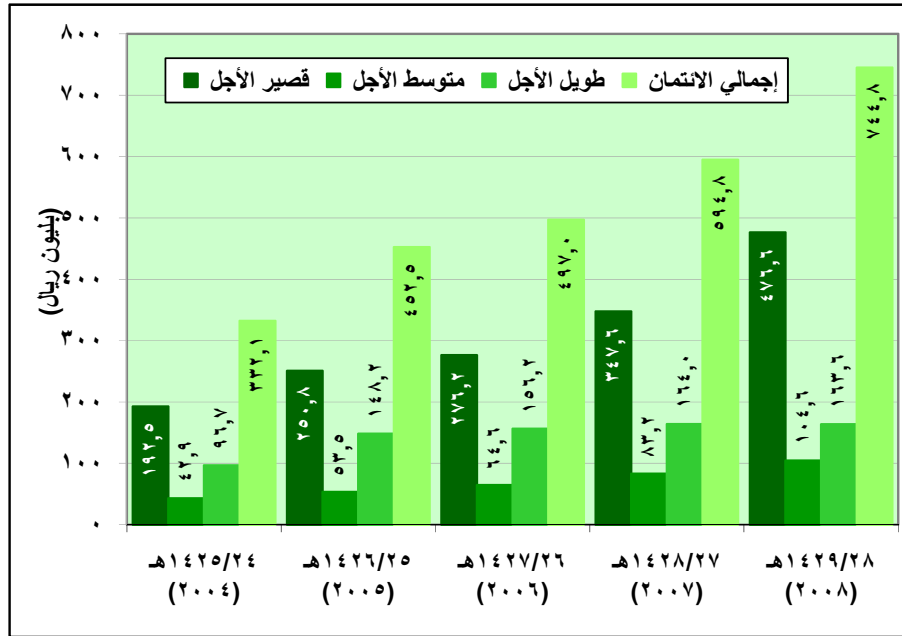
فقد شهدت سنوات الخطة ارتفاع عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة إلى تسعة عشر مصرفاً، وارتفع عدد فروعها إلى ١٤١٠ فرع، شاملة فروع المصارف الخليجية والأجنبية. كما شهدت المدة ١٤٢٧/٢٦-١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٦-٢٠٠٨) قيام عشرة مصارف عالمية، بإنشاء فروع لها في المملكة، وهو ما عزز من فرص المنافسة في هذا القطاع. كما شهدت المصارف الاستثمارية أيضاً نمواً ملحوظاً، وذلك عقب انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، إذ رُخص لنحو ٨٠ مصرفاً استثمارياً أغلبها ذات ملكية سعودية/أجنبية مشتركة.

أما على صعيد المراكز المالية للمصارف التجارية، فقد تعززت بصورة ملحوظة خلال الخطة الثامنة، حيث نمت موجوداتها بمعدل إجمالي بلغ (٩٨,٧٪) خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة. كما وسعت الصناديق الاستثمارية، التي تديرها المصارف التجارية، من أنشطتها، حيث نما إجمالي أصولها بنحو (٢٤٪) خلال المدة نفسها.

وشهدت الخطة أيضاً تحسناً ملموساً في مؤشرات أداء القطاع المصرفي بما يتوافق مع المعايير الدولية. فقد حقق معدل كفاية رأس المال للمصارف (مقاساً بنسبة رؤوس أموال المصارف إلى إجمالي موجوداتها المرجحة بالمخاطر) استقراراً عند مستوى متميز، بلغ نحو (١٩,١٪) كمتوسط للأعوام الأربعة الأولى من خطة التنمية الثامنة، وهو ما يتجاوز المعدل العالمي الذي حدده معيار بازل ٢ بـ (١٢٪). ويعكس هذا المؤشر متانة الوضع المالي للمصارف العاملة في المملكة. وواصلت المصارف أيضاً خلال مدة الخطة الثامنة توسعها في إدخال التقنيات المصرفية الحديثة وتكثيف خدماتها، فأصبحت قادرة على تقديم منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية وفق أحدث التقنيات العالمية.

وقد أدت المصارف التجارية خلال الخطة الثامنة دوراً حيوياً في تعزيز موارد القطاع الخاص وتوسيع أنشطته. فقد نما إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص (قروض وسلف، وسندات محسومة واستثمارات في أوراق مالية) بمعدل إجمالي بلغ نحو (١٣٤٪) خلال السنوات الأربع الأولى من هذه الخطة، لتمثل نحو (٧٥,٢٪) من إجمالي مطلوبات المصارف في عام ١٤٢٩/٢٨ هـ (٢٠٠٨). وقد شكّل الائتمان المصرفي للقطاع الخاص نحو (٩٦٪) من إجمالي الائتمان الممنوح لمختلف القطاعات في العام نفسه. من جانب آخر شكّل إجمالي الائتمان "متوسط الأجل" و"طويل الأجل" نحو (٣٦٪) في المتوسط من إجمالي الائتمان المصرفي المقدم خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة، (الشكل ٢/١).

الشكل (٢/١)
توزيع الائتمان المصرفي حسب الآجال
خطة التنمية الثامنة^(*)



(*) حتى العام الرابع من خطة التنمية الثامنة.
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

٢/٧/١ المصارف السعودية والأزمة المالية العالمية

على الرغم من تداعيات الأزمة المالية والتي ألقت بظلالها على عدد من المصارف العالمية، استطاع النظام المالي السعودي المحافظة على متانته، وواصلت المصارف التجارية الاحتفاظ بالمستويات المعتادة من السيولة، فضلاً عن الملاحة العالية، وتحقيق معدلات أداء

وربحية جيدة.

ودعماً لوضع القطاع المصرفي السعودي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، أكد المجلس الاقتصادي الأعلى، منذ الأسابيع الأولى لظهورها، على استمرار ضمان الحكومة للودائع وسلامة الجهاز المصرفي، كما وجه المجلس مؤسسة النقد العربي السعودي بالاستمرار في مراقبة أداء البنوك السعودية وتوفير ما يلزمها من سيولة. واسترشاداً بذلك التوجيه، اتخذت المؤسسة مجموعة من الإجراءات التي استهدفت زيادة قدرات المصارف على الإقراض، فضلاً عن تعزيز مستوى السيولة لديها، والتحقق من التزامها بمعايير السلامة المصرفية.

هذا وقد اتبعت المؤسسة خلال العقود الماضية سياسات صارمة وهادفة تجاه البنوك، استهدفت إدخال أفضل الممارسات الدولية في النظام المالي السعودي، كما أقرت العديد من القواعد واللوائح والتعليمات، والتي شكلت في مجموعها إطاراً فعالاً لإدارة المخاطر في النظام المصرفي. وتستهدف تلك القواعد واللوائح ضمان الالتزام بالمعايير المتعلقة بكفاية رأس المال، وتركيز الائتمان، وإدارة السيولة، وتصنيف القروض ومخصصاتها، والمخاطر التشغيلية والسوقية، ومعايير المحاسبة الدولية، والتدقيق الداخلي والخارجي. كما حرصت المؤسسة على مراجعة عملية إدارة المخاطر الائتمانية لفروع المصارف الأجنبية العاملة بالمملكة وفق معيار بازل ٢. وكثفت المؤسسة أيضاً عمليات الإشراف والرقابة على المصارف عقب وقوع الأزمة، كما كثفت من تدابير دعم السيولة وتعزيز القدرة الإقراضية للمصارف.

٣/٧/١ مؤسسات الإقراض المتخصصة

واصلت مؤسسات الإقراض المتخصصة أداء دورها التنموي خلال الخطة الثامنة، وذلك من خلال توفير القروض الميسرة للمواطنين ومؤسسات القطاع الخاص والعام، وهو ما أسهم في دعم التنمية الصناعية والزراعية، وتنمية قطاع الخدمات بجميع فروعها، فضلاً عن تطوير القطاع العقاري خاصة قطاع الإسكان، والإسراع بالتطوير العمراني الذي يلبي متطلبات النمو الاقتصادي والسكاني.

وقد عززت الدولة القدرة التمويلية لمؤسسات الإقراض المتخصصة، وذلك بزيادة رؤوس أموالها بنحو ٨١ بليون ريال من فائض الميزانية لعامي ٢٤/٢٥هـ - (٢٠٠٤) و ٢٥/٢٦هـ - (٢٠٠٥). وقد توزعت الزيادات على النحو التالي:

-	صندوق الاستثمارات العامة	٢٠	بليون ريال
-	صندوق التنمية العقارية	٤٣	بليون ريال
-	صندوق التنمية الصناعية السعودي	١٣	بليون ريال
-	البنك السعودي للتسليف والادخار	٥	بلايين ريال، بالإضافة إلى وديعة من الميزانية مقدارها ١٠ بلايين ريال

ترتب على زيادة رؤوس أموال صناديق الإقراض المتخصصة ارتفاع كبير في إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص والمؤسسات العامة خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة، حيث بلغت القروض القائمة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) نحو ١٥٥,٢ بليون ريال، أي بنسبة زيادة إجمالية بلغت نحو (٣٠,٣٪) موازنة برصيد القروض المقدمة من هذه المؤسسات في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) والتي بلغت آنذاك نحو ١١٩,١ بليون ريال. ويشكل هذا النمو الملحوظ في التمويل المقدم من هذه المؤسسات ترجمة عملية لتوجهات خطة التنمية الثامنة، التي ركزت على تعجيل وتيرة النمو الاقتصادي والارتقاء بالأوضاع المعيشية للمواطنين.

الصفحة

٢٠

٤/٧/١ السيولة المحلية

نما عرض النقود بمعناه الواسع (ن٣)، والذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف والودائع المصرفية بأنواعها وآجالها الزمنية المختلفة، بنحو (١٧٪) في المتوسط سنوياً خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الثامنة. كانت "الودائع الزمنية والادخارية" أسرع مكونات عرض النقود نمواً خلال هذه المدة، حيث نمت بنحو (٢٨,١٪) في المتوسط سنوياً، كما شكّلت نحو (٣٩,٦٪) من إجمالي عرض النقود (ن٣). كما نمت "الودائع تحت الطلب" بنحو (١٢,٩٪) في المتوسط سنوياً خلال هذه المدة، بحيث شكّلت نحو (٣٦,٩٪) من إجمالي عرض النقود. أما "النقد المتداول خارج المصارف" و"الودائع الأخرى شبه النقدية" فقد نمت بنحو (٨,٤٪) و(١١,٥٪) في المتوسط سنوياً، على التوالي، خلال المدة نفسها، بحيث شكّلت نحو (٢٣,٥٪) من المعروض النقدي (ن٣).

ويعزى نمو حجم المعروض النقدي خلال سنوات الخطة الثامنة في المقام الأول إلى النمو الملحوظ في كل من الإنفاق الحكومي والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف

التجارية للقطاعين العام والخاص.

٥/٧/١ السوق المالية السعودية

تحظى السوق المالية الوطنية باهتمام ورعاية كبيرة من الدولة نظراً لدورها المهم في تمويل التنمية وتعزيز دور القطاع الخاص، من خلال توفيرها قنوات استثمارية تسهم في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتعزز من فرص توسع الشركات الوطنية. وقد واصلت هيئة السوق المالية، خلال خطة التنمية الثامنة، إعداد منظومة اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم السوق وإصدارها وتطويرها، حيث أصدرت خلال عام ١٤٢٧/٢٦هـ - (٢٠٠٦) عدة لوائح استهدفت تنظيم عمل السوق. ومن بين تلك اللوائح لائحة صناديق الاستثمار العقاري، ولائحة حوكمة الشركات، ولائحة صناديق الاستثمار، إضافة إلى إصدارها لائحة الاندماج والاستحواذ في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧).

وخلال المدة ١٤٢٦/٢٥ - ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨) دخل سوق الأسهم السعودية مستثمرون من ٢٠ دولة عربية وأجنبية (إما باستثمارات مباشرة أو بالمشاركة مع رؤوس أموال سعودية) لإنشاء شركات لممارسة أعمال الأوراق المالية من تقديم المشورة الفنية للمستثمرين وإدارة محافظهم المالية، إضافة إلى إنجاز عمليات بيع الأسهم وشرائها لصالحهم.

وقدّرت حصة رؤوس الأموال الأجنبية في شركات الأوراق المالية في سوق الأسهم السعودي في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) بنحو (٢٢,٤٪)، وبقيمة إجمالية بلغت نحو ٢,٥٥ بليون ريال سعودي، في حين قدرت حصة رؤوس أموال الشركات السعودية والأفراد السعوديين بنحو (٧٧,٦٪) وبقيمة إجمالية ٨,٨٥ بليون ريال.

وقد اتسم أداء سوق الأسهم السعودي - بصفة عامة - بالزخم خلال الخطة الثامنة، حيث تضاعف تقريباً عدد الشركات التي طُرِحَت للاكتتاب العام، وارتفع العدد الإجمالي للشركات المدرجة في السوق من ٧٣ شركة في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ١٢٧ شركة في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، بزيادة إجمالية بلغت نحو (٧٤٪). ارتفع أيضاً عدد الأسهم المتداولة من ١٠٢٩٨ مليون سهم بنهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى ٥٨٧٢٧ مليون سهم بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨). كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من ١٧٧٣,٩ بليون ريال إلى ١٩٦٢,٩ بليون ريال خلال المدة نفسها.

وعلى الرغم من النشاط الملحوظ الذي شهده سوق الأسهم السعودي، فإن ضغوط المضاربين، ومحاولات السوق لتصحيح نفسه، إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، أفضت مجتمعة إلى انخفاض المؤشر العام لأسعار الأسهم من نحو ٨٢٠٦,٢ نقطة بنهاية عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) إلى نحو ٤٨٠٣ نقاط بنهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، كما انخفضت رسملة السوق (القيمة السوقية للأسهم المصدرة) من نحو ١١٤٩ بليون ريال إلى نحو ٩٢٤ بليون ريال خلال المدة نفسها.

ويتضح كبر حجم السوق السعودي وعمقه وكفاءته عند موازنته مع أسواق الأسهم العربية المشتركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي وعددها خمسة عشر سوقاً. ففي نهاية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (ديسمبر ٢٠٠٨):

▪ شكلت القيمة السوقية للأسهم المصدرة (رسملة السوق) في سوق الأسهم السعودية نحو ٦,٦ أضعاف متوسط القيمة السوقية للأسهم المصدرة في أسواق الأسهم العربية الأخرى.

▪ جاء السوق السعودي في المركز الأول بين الأسواق العربية حيث شكلت قيمة الأسهم المتداولة فيه نحو (١١٠,٣٪) من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في تلك الأسواق.

▪ بلغ معدل دوران الأسهم في السوق السعودية نحو (٢١٢,٣٪) موازنة بمتوسط بلغ نحو (٦١,٨٪) للأسواق العربية الأخرى ما يشير إلى كفاءة أعلى لسوق الأسهم السعودية.

▪ تبوّأت سوق الأسهم السعودية موقِعاً متقدماً بين أسواق الأسهم العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي من حيث "مؤشر درجة عمق السوق" الذي بلغت قيمته نحو (٥٣٪) في حين بلغت قيمة المتوسط العام لهذا المؤشر في أسواق الأسهم العربية الأخرى نحو (٥١,٤٪).

٨/١ أسعار السلع والخدمات

يعد الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لجميع السكان المؤشر الأكثر استخداماً في قياس التضخم بالمملكة، حيث يرصد أسعار ٤٠٦ سلع وخدمات، يتم تجميعها في ثمان

مجموعات رئيسة من السلع والخدمات، وهي: الأطعمة والمشروبات، الأقمشة والملابس والأحذية، الترميم والإيجار والوقود والمياه، التأثيث المنزلي، الرعاية الطبية، النقل والاتصالات، التعليم والترويج، وبيع وخدمات أخرى.

وقد شهد عام ٢٦/٢٧هـ (٢٠٠٦) بداية موجة من الاتجاهات التضخمية في المملكة، حيث بلغ معدل التضخم آنذاك نحو (٢,٢٪)، وتركزت ارتفاعات الأسعار بشكل أساس في ثلاث مجموعات سلع رئيسة هي: مجموعة الأطعمة والمشروبات، ومجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه، ومجموعة السلع والخدمات الأخرى. فقد ارتفعت مؤشرات أسعار تلك المجموعات بنسب بلغت نحو (٥,٤٪، ٣,١٪، ٧,٧٪) على التوالي، وذلك موازنة بمستوياتها بنهاية عام ٢٥/٢٦هـ (٢٠٠٥). ثم واصل معدل التضخم ارتفاعه خلال السنوات التالية، فبلغ نحو (٤,١٪) في عام ٢٧/٢٨هـ (٢٠٠٧)، ونحو (٩,٩٪) في عام ٢٨/٢٩هـ (٢٠٠٨). وشأن الوضع في عام ٢٦/٢٧هـ (٢٠٠٦)، تركزت ارتفاعات الأسعار أيضاً، خلال عامي ٢٧/٢٨هـ - ٢٨/٢٩هـ (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، بشكل رئيس في مجموعة الأطعمة والمشروبات حيث بلغ المتوسط السنوي لمعدل الزيادة نحو (١٠,٥٪)، ومجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه (١٢,٧٪)، ومجموعة السلع والخدمات الأخرى (٨٪).

وقد برزت الاتجاهات التضخمية في المملكة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الخطة الثامنة نتيجة لتظافر مجموعة عوامل، منها:

- نمو الطلب الإجمالي على السلع والخدمات بمعدلات مرتفعة، مدفوعاً بارتفاع حجم الإنفاق الحكومي، الذي عززته الإيرادات النفطية المتنامية، فضلاً عن ارتفاع حجم الإنفاق الخاص، والممول بنسبة كبيرة من الائتمان المصرفي.
- ظروف الجفاف التي شهدتها المملكة وتأثيرها السلبي على العرض الإجمالي من السلع الزراعية المنتجة محلياً.
- نقص المعروض من الوحدات السكنية، وهو ما هياً الفرصة لارتفاع الإيجارات.
- نقص المعروض من العمالة الماهرة في وقت تصاعد الطلب عليها، وهو ما أدى إلى ارتفاع أجورها.
- ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية ووصولها إلى مستويات غير

مسيوقة.

- انخفاض سعر صرف الريال مقابل العملات الرئيسية (ماعدا الدولار الأمريكي)، وهو ما رفع من تكلفة الواردات من العديد من الدول الأوروبية واليابان، خاصة في ظل التحول التدريجي في هيكل الواردات نحو هذه الأسواق على حساب الواردات من الولايات المتحدة.

- ارتفاع تكاليف الشحن البحري والتأمين.

وفي إطار سعي الحكومة لمكافحة التضخم واحتواء آثاره السلبية، خاصة على ذوي الدخل المنخفضة والمحدودة، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٩/١/٢٩هـ (يناير ٢٠٠٨)، والذي انطوى على مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات العاجلة لمكافحة التضخم، شملت:

١. إضافة بدل غلاء معيشة إلى رواتب موظفي الدولة سنوياً بنسبة (٥٪) ولمدة ثلاث سنوات.

٢. زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بنسبة (١٠٪).

٣. تحمل الدولة لمدة ثلاث سنوات (٥٠٪) من رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخصة الإقامة للعمالة المنزلية.

٤. استمرار دعم السلع الأساسية للتخفيف من حدة ارتفاع أسعارها ومراجعة ذلك بعد ثلاث سنوات.

٥. تكثيف جهود مراقبة الأسعار ومكافحة الغش التجاري.

٦. الإسراع في إنهاء مشروع نظام السياسة التموينية.

٧. التعجيل بتفعيل الهيئة العامة للإسكان وتمكينها من مزاولة مهماتها.

٨. الإسراع في بناء الإسكان الشعبي، خاصة بعد اعتماد مبلغ عشرة بلايين ريال لتنفيذه.

٩. التعجيل بإصدار نظام الرهن العقاري والأنظمة المرتبطة به.

١٠. منع أي نوع من الممارسات الاحتكارية وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار وتعزيز المنافسة.

الصفحة

٢٤

لقد أسهم ما تضمنه قرار مجلس الوزراء المشار إليه آنفاً في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية وتأثيرها على المواطنين، ثم تعزز بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٩) وتاريخ ٢٣/٣/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، والذي قضى بخفض التعرفة الجمركية على ١٨٠ سلعة، شملت العديد من المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى. ومنذ منتصف عام ١٤٢٩/٢٨هـ (يوليو ٢٠٠٨) أخذت معدلات التضخم في التراجع وذلك لسببين رئيسيين، أولهما: تراجع معدلات التضخم المستورد، وثانيهما: مرور وقت كاف على بعض إجراءات مكافحة التضخم التي سبق أن اتخذتها الدولة لتحديث تأثيرها بصورة كاملة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على إجراءات السياسة النقدية، كإجراءات الحد من نمو السيولة المحلية التي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي. وعليه، فقد تراجع معدل التضخم إلى نحو (٤,١٪) خلال المدة من شهر شعبان عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) إلى شهر شعبان عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، كما تشير التوقعات إلى استمرار الانخفاض في معدلات التضخم خلال الحقبة المقبلة.

الصفحة

٢٦